

نفسه، ولم ينقل الكلام من غير سند، ولم يرتجله ارتجالاً، وإنما دعم كل ما يذكره بالدليل، وفي الحق أن الرجل افلح أيما فلاح، ومن قبله كتب العلامة الخزاغي كتابه (تخريج الدلالات السمعية) ولو أن الكتاب مخطوط إلا أن صاحب التراتيب، وهو السيد عبد الحي الكتاني، محدث فاس قد نقله وزاد عليه، وما أطن شيئاً مما يتكلم عنه الناس اليوم ويخوضون فيه إلا وللموضوع أساس فيه في العصر الإسلامي وما أريد أن أنقل شيئاً من خطبته فقد يحلو لقائل أن يتهمني بالتعصب والافراط في تقدير ذلك العصر ولكني أحيله على ذلك الكتاب، إن لم يكن على موضوعه في ثناياه، فعلى الأقل للفهرس ولثبت مراجعة الذي ذكره في مقدمته، والكتاب بحمد المطبوع، ومن السهل الرجوع إليه، فإن لم يصدق الخبر الخبر، فلينجح باللائمة على من شاء. وبالأمر القريب، نشرت لجنة التأليف والترجمة والنشر كتاباً في الدبلوماسية الإسلامية، فوق عشرات من الروايات المنثورة هنا وهناك في هذا الموضوع.

ولعل كثيراً من القراء الكرام، اطلعوا على كتاب الوحي المحمدي، للسيد رشيد رضا، ورأوا فيه الموضوعات السياسية التي قررها القرآن والسنة، مما يعد دستوراً كاملاً، لا ينقصه إلا أن يقال المادة واحد إلى كذا من المثني كما تصاغ الدساتير والقوانين. اذن فما الذي ينقصنا من ناحية النظام السياسي وتقريره من الوجهة النظرية؟ الحق أنه ينقصنا شيء مهم، وهو في الواقع كل شيء، وهو البحث وراء ما تركه العلماء الأجلاء من تراث في هذا الموضوع، ثم تقديمه للناس مهني ما مهندسا منمقا تحيط به هالة من حسن الطبع وجودة الترقيم، وذلك كل ما تمتاز به كتابات العصر الحديث.

وأنا جد واثق أن في سعة علم صديقي الشافعي بك، ما يجلي غوامض الموضوع الذي وعد بالكتابة فيه، وقد وضعت بين يديه شيئاً من المراجع، ووراء ذلك - إن أحب - عشرات وعشرات، فليزدنا من علمه وفضله، نرده من استماعنا وعنايتنا بما يكتب لينصف قوما طُلموا، ولعل الله أراد لهم المعدلة على يديه، يوافي التقرير، وجيد التحبير.